أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 75

13—19 يونيو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

إصدار ناجح لسندات دبي بقيمة 500 مليون دولار

لقي الاكتتاب، الذي طرحته حكومة دبي يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين لجمع 500 مليون دولار إقبالا واسعا عكسته التغطية القوية بثلاثة أضعاف المبلغ المطلوب، وبتكلفة تقل 1,1% عن آخر إصدار للسندات قامت به دبي العام الماضي. ويؤكد النجاح، وفقا لخبراء ماليين، الثقة التي تتمتع بها دبي حاليا في الأسواق العالمية وقدرتها على اختراق هذه الأسواق. وأعلنت حكومة امس، ممثلة في دائرة المالية، نجاحها في تسعير سندات بقيمة 500 مليون دولار، حيث فاقت قيمة الاكتتاب في هذا الطرح القيمة المستهدفة بثلاثة أضعاف الأمر الذي يعكس الجاذبية العالية التي تتمتع بها هذه السندات والقبول الكبير الذي حظيت به بين أوساط المستثمرين الدوليين. وأوضح بيان صحافي صدر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي أمس، نقلا عن دائرة المالية، أن السندات قد تم طرحها بسعر فائدة مقداره 5,59 بالمائة مستحقة خلال عشر سنوات بقيمة 500 مليون دولار مع خيار البيع في نهاية مدة 5 سنوات. وأشار البيان إلى أن السندات تعكس انخفاضا في تكلفة الفائدة بنسبة 1,1 بالمائة مقارنة بالعام الماضي عندما تم تسعير سندات مماثلة مقومة بالدولار ولمدة 5 سنوات بسعر فائدة بلغ 6,7 بالمائة، موضحا اعتزام الحكومة توظيف عوائد الإصدار لأغراض تمويلية عامة. وفيما قالت حكومة دبي إن الإصدار يعتبر جزءًا من برنامج الحكومة لسندات أوروبية متوسطة الأجل الذي تم إطلاقه في أبريل عام 2008، أوضحت مصادر مصرفية قيام حكومة دبي بزيادة قيمة البرنامج المقدرة بـ 4 مليارات دولار ليبلغ الإجمالي 5 مليارات دولار كما جاء في نشرة الاكتتاب التمهيدية التي تم تحديثها الأسبوع الماضي ونشرت على موقع بورصة لندن.

تعليق

قال عبد الرحمن آل صالح، المدير العام لدائرة المالية في دبي «سعدنا كثيرا بالاستقبال الايجابي للسندات من قبل الأسواق المالية ما يعكس تنامي ثقة المستثمرين في القيمة المضافة طويلة الأمد التي يمثلها اقتصاد دبي وما يحفل به من فرص واعدة خلال المرحلة المقبلة». وأضاف «أعرب المستثمرون عن تقديرهم الكامل للخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة خلال السنتين الأخيرتين للتصدي لآثار الأزمة المالية العالمية والتدابير الاحتياطية التي قامت بها للتحكم في إدارة التكاليف والعجز في الموازنة، حيث انعكس هذا التقدير عمليا في حجم الإقبال الكبير الذي وجدناه من جانبهم»، مشيراً إلى أن التركيز في هذا الإصدار انصب على تحديد السعر المرجعي بدلا من التركيز على حجم الإصدار، ومنوهاً بأن الإصدار الناجح للسندات سيوفر لدبي سيولة إضافية تخدم الأغراض العامة للميزانية. وفوضت الحكومة مجموعة من البنوك لإدارة عملية الاكتتاب لهذا الإصدار وتضم: بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبوظبي الوطني، بنك يو بي إس، بنك آر بي إس، وبنك إتش إس بي سي. من جهة اخرى، اعتبر ماليون أن تغطية الاكتتاب بنحو ثلاثة اضعاف حجم الإصدار يعتبر تجديدا لثقة المستثمرين الدوليين في اقتصاد دبي، وقدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية. وأوضحوا أن طرح البرنامج في الأسواق الدولية وليس السوق المحلية، وما شهده من إقبال فاق التوقعات يعد اعترافاً من قبل أسواق الدين الدولية التي نجحت دبي في اختراقها من خلال الوضع القوي لاقتصاد دبي. وتوقع عرابي أن تنعكس نتائج هذا الإصدار على أسعار السندات السيادية لحكومة دبي المدرجة في الأسواق مع ارتفاع شهية المستثمرين وزيادة الإقبال على السندات. وأشاروا إلى إن الشفافية التي تعاملت بها دبي مع الأزمة والإدارة الواعية لمسألة الديون وإعادة الهيكلة الخاصة بمجموعة دبي العالمية، كان لها اثر قوي في تبديد المخاوف التي سادت في الأسواق خلال الفترات الماضية وإزالة كثير من الشكوك التي كانت تحيط باقتصاد الإمارة، ووصفوا الإقبال الفائق على السندات الجديدة بمثابة «بصمة ثقة» بنجاح دبي في تجاوز الأزمة المالية وتكليلا لنجاحها في ادارة التحديات التي واجهتها.

المصدر: الاتحاد

الدولية

ثقة المستهلك الأمريكي تتدهور مع تجدد المخاوف الاقتصادية
صفحة 02 ◄

صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي ويحذر من أزمة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

السعودية تتصدر قائمة المستوردين من مصر بعد الثورة بـ4.7 مليار جنيه
صفحة 03 ◄

النتائج المالية للبنوك الكويتية بالربع الأول أكدت تجاوزها تداعيات الأزمة
صفحة 03 ◄

المحلية

الفائدة بين البنوك عند أدنى مستوى في 4 سنوات
صفحة 04 ◄

صادرات الإمارات غير النفطية إلى الولايات المتحدة تنمو 73% خلال 4 أشهر
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي
أساليب التمويل الحكومي
صفحة 06 ◄

انخفاض الطلب على البنزين في أمريكا في مايو للشهر الثاني

قال معهد البترول الأمريكي يوم الجمعة إن الطلب على البنزين في أمريكا تراجع في مايو للشهر الثاني على التوالي متأثرا بارتفاع أسعار الوقود. ووفقا للتقرير الشهري للمعهد عن العرض والطلب فإن إجمالي الاستهلاك الأمريكي من النفط الخام والمنتجات البترولية زاد بنسبة 3.7 بالمائة في مايو عن مستواه قبل عام إلي 19.526 مليون برميل يوميا. وهذا الرقم مرتفع كثيرا عن تقدير أولي من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للاستهلاك في مايو بلغ 18.803 مليون برميل يوميا. وستصدر الإدارة رقمها المعدل في نهاية يوليو. وقال تقرير معهد البترول إن الطلب على البنزين في أمريكا في مايو تراجع بنسبة 0.7 بالمائة إلي 9.155 مليون برميل يوميا وهو ادني مستوى له لهذا الشهر في ثمانية أعوام مع استثناء 2009 .وفي جانب العرض انخفض انتاج النفط الامريكي في مايو 1.6 بالمئة الي 5.380 مليون برميل يوميا. وبلغ متوسط واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات البترولية 10.938 مليون برميل يوميا منخفضا 9.6 بالمائة عن مستواه قبل عام.وشكل إجمالي الواردات في مايو 56 بالمائة من الطلب الأمريكي على النفط انخفاضا من 64.3 بالمائة قبل عام.

المصدر: : رويترز

ثقة المستهلك الأمريكي تتدهور مع تجدد المخاوف الاقتصادية

أظهر مسح إن ثقة المستهلك الأمريكي ساءت بشكل أكبر من المتوقع في يونيو مع تجدد المخاوف الاقتصادية في حين تراجعت توقعات التضخم قليلا. وأشار المسح الذي أجرته تومسون رويترز وجامعة ميشيجان إلي إن المستهلكين ما زالوا متشائمين بشان دخولهم الراكدة وفرص التوظيف وان آراءهم بشان أوضاعهم المالية لم تتغير إلي حد كبير وظلت عند مستويات سلبية. وبلغت القراءة الأولية للمؤشر العام لثقة المستهلك 71.8 نقطة انخفاضا من 74.3 في الشهر السابق وهي أيضا منخفضة عن متوسط توقعات خبراء اقتصاديين سابقين . واظهر المسح أيضا إن معظم المستهلكين يعتقدون إن الركود الأخير لم ينته بعد. وقال ريتشارد كير مدير المسح في بيان "غالبية المستهلكين مقتنعون اليوم مثلما كانوا قبل عامين ونصف بأن دخولهم لن تزيد والغالبية تتوقع ان معدل البطالة سيبقى محصورا حول مستواه الحالي في المستقبل المنظور." وسجل مؤشر الظروف الاقتصادية الحالية 79.6 نقطة وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2010 من 81.9 في مايو أيار. وتراجع مؤشر توقعات المستهلكين إلي 66.8 نقطة من 69.5. وانخفضت توقعات التضخم لمدة عام إلي أدنى مستوى لها منذ فبراير إلي 4.0 بالمائة من 4.1 بالمائة. وبلغت توقعات التضخم للفترة من خمس إلي عشر سنوات 3.0 بالمائة ارتفاعا من 2.9 بالمائة.

المصدر: : رويترز

صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي ويحذر من أزمة

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي وحذر واشنطن والدول الأوروبية المثقلة بالديون من أنها "تلعب بالنار" ما لم تتخذ اجراءات فورية لخفض العجز في ميزانياتها. وقال صندوق النقد في تقريره الدوري عن أفاق الاقتصاد العالمي إن أخطارا أكبر على النمو ظهرت منذ تقريره السابق في ابريل مشيرا إلى أزمة ديون منطقة اليورو وعلامات على نمو تضخمي في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتوقع الصندوق إن ينمو الاقتصاد الأمريكي 2.5 بالمائة هذا العام و2.7 بالمائة في 2012. وكان قد توقع في تقريره السابق قبل شهرين نموا قدره 2.8 بالمائة و2.9 بالمائة على الترتيب. وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي استخدم صندوق النقد لهجة حذرة قائلا إن التباطؤ الذي حدث في الأشهر القليلة الماضية من المنتظر إن يكون "مؤقتا". وخفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي هذا العام بشكل طفيف إلي 4.3 بالمائة من 4.4 بالمائة. وأبقى الصندوق على تقديره لنمو قوي قدره 9.6 بالمائة في الصين على الرغم من علامات مؤخرا على تباطؤ ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقال صندوق النقد إن تفاؤله زاد قليلا بشأن أفاق النمو في منطقة اليورو هذا العام لكن غياب القيادة السياسية في التعامل مع أزمة المنطقة والخلاف بشأن الميزانية في الولايات المتحدة قد يسببان اضطرابات مالية في الأشهر المقبلة. وقال خوسيه فينالس مدير قسم السياسة النقدية وأسواق المال في صندوق النقد "لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد عالمي تؤجل فيه هذه القرارات الهامة وإلا فانك تلعب بالنار فعلا." وأضاف في مقابلة في ساو باولو حيث صدرت التوقعات "من الواضح جدا أننا دخلنا الان في مرحلة جديدة من الازمة (العالمية) وهي في رأيي مرحلة سياسية من الازمة." وقال "اذا أعددت قائمة بالدول التي عليها القيام بأكبر جهد لاعادة ماليتها العامة إلى وضع معقول من حيث مستويات الدين فانك ستجد أربع دول .. اليونان وايرلندا واليابان والولايات المتحدة."

المصدر: : رويترز

تباطؤ نمو أسعار العقارات الصينية في مايو إلى 4.2 %

انحسر التضخم السنوي لأسعار العقارات بالصين إلى 4.2 بالمائة في مايو أيار مواصلا تباطؤه في الأشهر الأخيرة اثر سلسلة من الإجراءات الحكومية الصارمة لكبح ارتفاع الأسعار. لكن من السابق لأوانه إعلان تحقيق الانتصار. فالحكومة تعتمد بكثافة على إجراءات إدارية لكبح الطلب بينما مازالت هناك وفرة من الأموال السهلة في الاقتصاد حسبما يقول محللون. وتفيد حسابات لرويتر بناء على أحدث البيانات الرسمية المنشورة يوم السبت أن تضخم أسعار المنازل في مايو هو الابطأ منذ مطلع العام. وهو أيضا التراجع الخامس على التوالي في تضخم أسعار المنازل السنوي منذ بدأت رويترز حساب مؤشر أسعار العقارات الصيني عندما توقف المكتب الوطني للإحصاءات عن نشره في مستهل العام الحالي. وبحسب بيانات سابقة ارتفعت أسعار المنازل الجديدة في ابريل نيسان 4.3 بالمائة عنها قبل عام مقارنة مع 5.2 بالمائة في مارس وتظهر أحدث بيانات الأسعار أثر الإجراءات الصينية التي شملت فرض قيود على شراء المنازل ورفع قيمة دفعة السداد الأولى وفائدة الرهن العقاري

السعودية تتصدر قائمة المستوردين من مصر بعد الثورة بـ4.7 مليار جنيه

كشف الدكتور محمد شفيق، رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، أن المملكة العربية السعودية تصدرت قائمة الدول الأعلى استيرادًا من مصر بعد الثورة، حيث بلغت صادرات مصر إلى المملكة 4.741 مليار جنيه بزيادة 15% عن العام الماضي. أضاف شفيق، في تصريح خاص لـ"العربية نت"، أن صادرات شهر مايو الماضي حققت زيادة قدرها 13% على نفس الشهر من العام الماضي، حيث وصلت قيمة الصادرات 12 مليار جنيه مقابل 10.62 مليار جنيه في مايو 2010. وفي المقابل أشار إلى انخفاض الصادرات المصرية لليبيا بنسبة 65% بسبب الأحداث الأخيرة لتصل قيمتها 1.063 مليار جنيه، وفي سوريا زادت 1% لتصل إلى 1.619 مليار جنيه، بينما ارتفعت في الإمارات بنسبة 43% لتبلغ 1.837 مليار جنيه، وفي السودان جاءت الزيادة بنسبة 3%، حيث بلغت الصادرات المصرية إليها 1.379 مليار جنيه. وكشف شفيق عن أن إجمالي الصادرات المصرية خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي بلغ 54.74 مليار جنيه بزيادة قدرها 20% على نفس المدة من العام الماضي، والتي بلغت فيها الصادرات 45.57 مليار جنيه, مضيفاً أن معدل الصادرات ارتفع في الخمسة أشهر الأولى عن نظيرتها الثانية بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد أخيراً. وبالنسبة للواردات المصرية فقد أكد شفيق أن الواردات بلغت حتى نهاية أبريل الماضي 92.328 مليار جنيه منها 68.965 مليار جنيه حتى نهاية الربع الأول و23.363 مليار جنيه خلال شهر أبريل الماضي، والذي ارتفعت خلاله الواردات بنسبة 7% مقارنة بأبريل 2010. الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبيوكان تقرير صادر عن هيئة الرقابة على الصادرات والواردات - حصل "العربية نت" على نسخة منه - كشف عن أن الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي ارتفعت بنسبة 37% عن العام الماضي، حيث بلغت 16.325 مليار جنيه، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت الصادرات إليها 3.846 مليار جنيه بزيادة نسبتها 20% على العام الماضي، وعن باقي دول العالم فقد بلغت الصادرات المصرية إليها 14.961 مليار جنيه بزيادة 26% على العام الماضي.

المصدر: : دار الإعلام العربية

المتحدث باسم الطيران المدني تشغيل مطار تبوك دولياً نهاية الأسبوع الحالي ومطار العلا جاهز للتشغيل منذ عام

أوضح المتحدث الرسمي للهيئة العامة للطيران المدني خالد بن عبدالله الخيبري أن مطار الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز في محافظة العلا جاهز للتشغيل منذ عام وان أمر التشغيل متوقف على الناقل الوطني الخطوط السعودية كما أوضح خالد الخيبري أن تشغيل مطار تبوك الإقليمي أمام الرحلات الدولية سوف يكون نهاية الأسبوع الحالي حيث تم السماح لعدد من شركات الطيران الدولية وذلك بعد نجاح برنامج التشغيل الدولي للمطارات الداخلية والذي بدأ العام الماضي في مطارات أبها والقصيم والأمير عبدالمحسن بينبع حيث أسهم هذا البرنامج في تسهيل السفر أمام المواطنين والمقيمين وأوجد خيارات سفر متعددة. جاء ذلك في اتصال مع خالد الخيبري حيث أوضح: أنه متى ما تم تشغيل المطار وتقدمت شركات طيران أجنبية فستدرس هيئة الطيران ذلك وستتخذ ما تراه مناسبا تجاه ذلك وقال إن مطار الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز يعتبر أحدث المطارات التي نفذتها هيئة الطيران المدني وروعي في تصميمه أحدث المعايير العالمية، وبلغت تكلفة إنشاء المطار 143 مليون ريال، وصمم المطار ليستوعب 100 ألف راكب سنوياً بواقع أربع رحلات يومياً، وتبلغ مساحته الإجمالية 13.750 مليون متر مربع، ويقع على بعد 25 كلم جنوب شرق محافظة العلا على طريق المدينة المنورة ويبعد 50 كلم من آثار مدائن صالح. وعن تشغيل مطار تبوك الإقليمي قال إن أعمال الإنشاء لمطار تبوك الإقليمي قد بدأت منذ نحو عامين ونصف بتكلفة بلغت ما يقارب 242 مليون ريال، بطاقة استيعابية تبلغ مليون وخمسمائة ألف مسافر بالسنة ويحتوي مشروع تطوير الصالات الجديدة أيضا على مكاتب لتأجير السيارات وخدمات الفنادق وتغليف الأمتعة ومكتب لخدمة المسافرين، حيث يوفر خدمات الحجز وشراء التذاكر على جميع شركات الطيران .

المصدر: : جريدة الرياض

النتائج المالية للبنوك الكويتية بالربع الأول أكدت تجاوزها تداعيات الأزمة

أكدت مجلة الاقتصاد والإعمال في عددها عن شهر يونيو الجاري إن البنوك الكويتية استطاعت طي صفحة الأزمة المالية وتداعياتها بحسب النتائج المالية لهذه البنوك خلال الربع الأول من العام الحالي. وقالت المجلة الصادرة في كل من الكويت ولبنان إن معظم البنوك الكويتية استطاعت إن تحقق نموا ايجابيا في كافة بنود الربحية في موازنتها العامة كالموجودات وحقوق المساهمين خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. ورصدت المجلة تراجعا في مخصصات معظم هذه البنوك باستثناء البعض منها نتيجة الانكشاف على بعض شركات الاستثمار والعقار مشيرة إلى إن بنك الكويت الوطني استمر في تصدر المؤشرات الايجابية مستفيدا من المناعة التي أظهرها في مرحلة ما بعد الأزمة والانتشار الجغرافي لمصادر إيراداته. وذكرت إن إجمالي إرباح المصارف الكويتية خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ نحو 156ر27 مليون دينار مقارنة بنحو 130ر72 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي وبزيادة نسبتها 54ر19 في المائة. وقالت المجلة إن جميع البنوك المحلية سجلت خلال الربع الأول من العام الحالي نموا في إرباحها مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي باستثناء بيت التمويل الكويتي (بيتك) الذي سجل تراجعا نسبته 2ر30 في المئة في حين سجل بنك الخليج نسبة النمو الاعلى في الارباح والتي وصلت الى 6ر1784 في المئة بارباح بلغت 25ر9 مليون دينار ثم بنك برقان بنسبة 1ر1013 في المائة بقيمة 7ر10 مليون دينار تلاه بنك الكويت الدولي بنسبة 5ر937 في المائة. وأضافت المجلة إن إرباح البنوك الكويتية جاءت بشكل رئيسي نتيجة انخفاض المخصصات لاسيما إن ميزانيات المصارف خلال الربع الأول أظهرت تفاوتا في الإيرادات الناتجة عن الفوائد في حين سجلت مصارف أخرى تراجعا في إيرادات الفوائد.

المصدر: : وكالة الانباء الكويتية

الفائدة بين البنوك عند أدنى مستوى في 4 سنوات

سجلت أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك العاملة بالدولة "إيبور" أمس انخفاضات جديدة. وتوقع مصرفيون أن تؤدي هذه الانخفاضات ووصول أسعار "ايبور" الى أدنى مستوى في أكثر من 4 سنوات الى فتح شهية البنوك للاقراض مجددا بأسعار معقولة بعد فترة من التحفظ الكبير استمرت لعدة شهور بسبب ضعف السيولة ومخاوف البنوك من مواجهة حالات تعثر جديدة مشابهة للحالات التي واجهتها عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية. وسجلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل أسبوع أكبر نسبة تراجع خلال الشهر الجاري وبلغت 16.81%. وأشار المصرفيون إلى أن هذه الانخفاضات تعطي مؤشرا على قدرة البنوك على تلبية دعوة المصرف المركزي بخفض أسعار الفائدة على الإقراض تشجيعا لرجال الإعمال والتجار على الاستـــمرار في دعم النشاط الاقتصادي بالدولة. وأظهر تحليل "البيان الاقتصادي" أن نسب الانخفاض خلال الشهر الحالي فقط تراوحت بين 7.63% و11.86% حسب آجالها وفقا لآلية تحديد سعر الفائدة المعروض بين البنوك (إيبور) بمشاركة 12 مصرفا عاملا في الدولة منها 8 مصارف وطنية و4 مصارف أجنبية. حيث شهدت الأسابيع الأخيرة انخفاضات متتالية وملحوظة في أسعار (إيبور). و انخفضت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل سنة من 2.2763% تقريبا في بداية الشهر الجاري إلى 2.1025% تقريبا أمس بتراجع بلغت نسبته حوالي 7.63%. كما انخفضت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل ستة أشهر (نصف السنوية)الى 1.8363% امس تقريبا مقابل 2.0163% مطلع الشهر الجاري بتراجع بلغت نسبته حوالي 8.93%. وبلغت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل ثلاثة أشهر(ربع السنوية) 1.7588% تقريبا في بداية الشهر الجاري وانخفضت إلى 1.6063% أمس بتراجع بلغت نسبته حوالي 8.67%. ووفقا لبيانات المصرف المركزي عبر آليته لتحديد سعر الفائدة المعروض بين البنوك "إيبور" بلغت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لاجل شهرين 1.4613% تقريبا في بداية يونيو الجاري وانخفضت امس الى 1.3313% بتراجع كبير بلغت نسبته حوالي 8.9%. وانخفضت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل شهر من 1.3175% تقريبا في بداية الشهر إلى 1.1613 أمس بتراجع كبير بلغت نسبته حوالي 11.86%. وبلغت أسعار الفائدة قصيرة الأجل فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل أسبوع واحد 0.29% تقريبا في بداية الشهر وانخفضت أمس إلى 0.2413% مسجلة نسبة تراجع كبيرة خلال الـشهر الجاري فقط بلغت حوالي 16.81%. وتوقعت مصادر مصرفية إن تشهد أسعار الفائدة على الدرهم في القطاع المصرفي بالدولة مزيدا من الانخفاض التدريجي خلال الفترة المقبلة.

المصدر: : البيان

صادرات الإمارات غير النفطية إلى الولايات المتحدة تنمو 73% خلال 4 أشهر

سجلت صادرات دولة الإمارات، غير النفطية، إلى الولايات المتحدة الأميركية نمواً نسبته 73% خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي لتبلغ 2,17 مليار درهم "592,3 مليون دولار"، مقابل 1,25 مليار درهم "342,7 مليون دولار" للفترة ذاتها من العام الماضي، بحسب بيانات مركز الإحصاء التابع لوزارة التجارة الأميركية. وأظهرت البيانات ارتفاعاً في إجمالي التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين خلال الفترة من يناير وحتى نهاية أبريل الماضي، بنسبة 14,9% ليصل إلى 17,2 مليار درهم "4,68 مليار دولار"، مقارنة مع 14,9 مليار درهم "4,07 مليار دولار"، في الفترة المقابلة من عام 2010. وجاء الارتفاع القوي في التجارة بين البلدين مدفوعاً بنمو الصـــادرات الأميركية إلى الإمارات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام بنسبة 9,6%، التي بلغت 15,02 مليار درهم "4,09 مليار دولار"، مقابل 13,69 مليار درهم "3,73 مليار دولار" للفترة ذاتها من العام الماضي. كما دعمت الزيادة القوية في واردات الولايات المتحدة من الإمارات خلال هذه الفترة والتي بلغت نسبتها 72% ارتفاع المبادلات التجارية بين الجانبين، حيث قفزت صادرات الدولة إلى أميركا في شهر يناير إلى 146,5 مليون دولار، مقارنة مع 82,3 مليون دولار للشهر ذاته في 2010، وارتفاعها من 86,4 مليون دولار في شهر فبراير من العام الماضي إلى 124,3 مليون دولار في فبراير 2011، بالإضافة إلى الارتفاع القوي الذي سجلته خلال شهر مارس الماضي لتصل إلى 158 مليون دولار مقابل 94,6 مليون دولار للشهر ذاته من 2010. وسجل شهر أبريل أعلى مستوى في صادرات الإمارات إلى الولايات المتحدة منذ بداية العام، بنمو 111% على الشهر ذاته من العام الماضي، بعد أن وصلت إلى 163,6 مليون دولار، مقابل 77,5 مليون دولار في أبريل 2010. ووفقاً للبيانات، ارتفع العجز في الميزان التجاري بين البلدين، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2011 بشكل محدود بلغت نسبته 3,5%، ليصل إلى 12,8 مليار درهم "3,5 مليار دولار"، لصالح الولايات المتحدة الأميركية، مقابل عجز قدره 12,4 مليار درهم "3,3 مليار دولار" في الفترة المماثلة من عام 2010. وأظهرت البيانات تفاوتاً في منحى الصادرات الأميركية إلى الإمارات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام، حيث بلغ مجموع الصادرات في شهر يناير الماضي 920 مليون دولار "الدولار يوازي 3,67 درهم"، وذلك مقارنة مع 824 مليون دولار للشهر ذاته في 2010. وارتفعت الصادرات الأميركية إلى الدولة لأعلى مستوى لها خلال هذه الفترة في شهر فبراير لتصل إلى 1,11 مليار دولار مقارنة مع 960,5 مليون دولار للشهر ذاته من العام الماضي، ومن ثم تراجعت بشكل طفيف خلال مارس 2011 لتسجل 1,014 مليار دولار، مقارنة مع 941 مليون دولار في مارس 2010. وفي شهر أبريل، تحسنت الصادرات الأميركية إلى الإمارات قليلاً لتصل لتصل إلى 1,048 مليار دولار، مقارنة مع مليار دولار في الشهر ذاته ليصل إجمالي الصادرات خلال الفترة من

يناير وحتى نهاية أبريل إلى 4,09 مليار دولار، مقابل 3,37 مليار دولار للفترة ذاتها من 2010. يشار إلى أن إجمالي التبادل التجاري بين الإمارات والولايات المتحدة بلغ في عام 2010 نحو 46,9 مليار درهم "12,78 مليار دولار"، مقابل 50,31 مليار درهم "13,71 مليار دولار" في 2009. وسجلت قيمة صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة في العام الماضي تراجعاً قدره 23% لتصل إلى 4,4 مليار درهم "1,15 مليار دولار"، مقابل 5,51 مليار درهم "1,5 مليار دولار" في 2009. وتراجعت قيمة واردات الدولة الإجمالية من الولايات المتحدة بنحو 5% في الوقت نفسه، لتصل إلى 42,72 مليار درهم "11,64 مليار دولار"، مقابل 44,81 مليار درهم "12,21 مليار دولار" في 2009.

المصدر: : الاتحاد

ارتفع بدعم من زيادة أسعار الأغذية 1,39% معدل التضخم في الدولة خلال مايو

ارتفع معدل التضخم في الإمارات خلال مايو الماضي بنسبة 1,39%، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بحسب المركز الوطني للإحصاء. وارتفعت أسعار المستهلك في الدولة بنسبة 0,18% خلال شهر مايو الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2007=100) إلى 115,59 مقارنة مع 115,38 خلال شهر أبريل السابق، وسجل ارتفاعاً بنسبة 1,39% مقارنة مع مايو من عام 2010. وسجلت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية على مستوى الدولة، ارتفاعاً خلال شهر مايو 2011 بنسبة 1,35% مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعار الفواكه، وأسعار اللحوم والدواجن والأسماك، وأسعار السكر ومنتجاته، وأسعار الشاي والبن والكاكاو، وأسعار التوابل والملح، وأسعار المياه المعدنية والمشروبات المرطبة، مقابل انخفاض في أسعار الخضراوات، وأسعار منتجات الألبان والبيض، وأسعار الزيوت والدهون.

المصدر: : الاتحاد

أساليب التمويل الحكومي

إن التنوع الرئيسي لهذه الأدوات يستند إلى أساليب التمويل، حيث توجد أداة مالية أو عدة أدوات لكل أسلوب منها، كما أن هذه الأدوات تختلف حتى بالنسبة للأسلوب الواحد الذي تستند إليه، وطبقاً للغرض الذي يستخدم فيه التمويل والمدة وكيفية إصدارها من دولة إلى أخرى، وبنـــاء على ذلك، فإن الأدوات المالية لتمويل العمليات الحكومية وبالربط بينها وبين أساليب التمويل هي:

أولا الأدوات المالية المستندة إلى أسلوب الاقتراض، وهي تتنوع من حيث الأجل إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ومن حيث قيدها في سوق الأوراق المالية إلى أدوات مقيدة في سوق المال، وأوراق غير مقيدة في سوق المال، ومن حيث كيفية تسييلها إلى أدوات يتم تسييلها بالتداول في سوق المال، وأوراق يتم تسييلها بالخصم في البنك المركزي، ومن حيث النطاق الجغرافي إلى أدوات محلية وأدوات خارجية، ومن حيث علاقة الإقراض إلى إقراض مباشر بموجب اتفاقيات وعقود، وإلى إقراض غير مباشر بموجب أوراق مالية، ومن حيث السياسة النقدية إلى أدوات وأساليب تعتمد على موارد حقيقية في صورة مدخرات، وأساليب تعتمد على موارد غير حقيقية (زيادة المعروض النقدي) بالتمويل المصرفي والإصدار النقدي أو من الودائع الجارية. وأيا كان هذا التنوع فإنه يجمع بينها عدة خصائص من أهمها:

- أنها تعبر عن علاقة دائنية ومديونية بين الطرفين.
- أن موضوعها هو النقود أخذا وعطاء.
- أنها ذات آجال محددة لسداد الدين.
- أنها تتيح للمقرض أو الدائن عائداً في صورة فائدة بنسبة من أصل الدين سواء كانت ثابتة أو متغيرة وتؤخذ أولاً أو في نهاية المدة أو على دفعات.

وفي ضوء ما سبق نورد الأدوات المستخدمة في تمويل العجز في الآتي:

أ - أذون الخزانة: وهي صكوك لحاملها تصدرها الخزانة العامة وتتعهد فيها بصفتها مدينة برد قيمتها بعد مدة من الزمن مع دفع فائدة تقدر بنسبة من المبلغ طبقا لنظام الأساس الصفري، أي يشتريها حاملها بمبلغ أقل ثم يسترد كامل قيمتها في تاريخ الاستحقاق.

ومن أهم خصائص أذون الخزانة ما يلي:

- أنها قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة.
- يتولى البنك المركزي طرحها للاكتتاب العام، وتكتتب فيها (تشتريها) البنوك وإذا بقي منها شئ يقوم البنك المركزي بالاكتتاب فيه.
- لا تتداول في أسواق النقد.
- يمكن تسييلها عن طريق البنك المركزي الذي يكون مستعداً على الدوام بإعادة خصمها.
- الفائدة عليها منخفضة نسبياً.
- تستخدم لتمويل العجز الموسمي.

ب- سندات الخزانة: وهي صكوك تصدرها الخزانة العامة وتتعهد فيها بصفتها مدينة برد قيمتها بعد مدة من الزمن، وبسعر فائدة يدفع سنوياً لحاملها ومن أهم خصائصها ما يلي:

- أنها متوسطة الأجل حيث تزيد مدتها عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات، وقد صدر منها في مصر سندات لمدة خمس، وسبع، وعشر سنوات.
- يتولى البنك المركزي طرحا للاكتتاب العام، وتكتتب في معظمها البنوك.
- سعر الفائدة فيها يتفق مع آليات السوق.
- يتم تداولها في سوق الأوراق المالية، وإن كان بعضها يقيد في سوق الأوراق المالية وبالتالي يتداول في السوق المنتظمة (البورصة)، وبعضها غير مقيد وبالتالي يتداول في السوق غير المنتظمة.
- تستخدم لتمويل العجز الكلي.

ج- السندات الحكومية: وهي صكوك تصدرها إحدى الجهات الحكومية تمثل حقا بمبلغ معين في ذمة الحكومة إلى مالكها الذي يستحق فائدة، ومن أهم خصائصها ما يلي:

- أنها طويلة الأجل ولمدة تتوقف على قدرة الدولة على سدادها.
- يتولى البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة طرحها للاكتتاب العام.
- أنها تتداول في سوق الأوراق المالية.
- تمنح عليها فائدة حسب آليات السوق بنسبة من قيمتها ثابتة أو تتغير من وقت لآخر.
- تستخدم لتمويل العجز بمعناه الشامل سواء في الجهات الحكومية الخدمية أو الاقتصادية.

د- القروض المباشرة والتسهيلات: وهي تعني حصول الحكومة على مبلغ من الغير في صورة دين في ذمتها مع دفع فائدة عليها تتحدد طبقا للشروط الواردة في عقد القرض أو التسهيل. وهي تتم بناء على اتفاق أو عقد يحدد فيه مبلغ القرض أو التسهيل ومدته وكيفية السداد ومعدل الفائدة، وأدوات هذه القروض لا تتداول في سوق الأوراق المالية، وإن كان يمكن للمقرض أن يبيع القرض لدى المؤسسات المتخصصة مصرفية أو غيرها.

ثانيا الأدوات المالية المستندة إلى الاقتراض المجازى ولقد أردنا أفراد هذا الأسلوب بفقرة مستقلة ولم ندرجه ضمن أسلوب الاقتراض لما ينطوي عليه من أضرار مالية معروفه، ويتم ذلك بأسلوبين هما:

أ - الإصدار النقدى، وهو قيام البنك المركزي بطباعة كمية من النقود الورقية بناء على طلب الحكومة مقابل أذون تمثل أداة لإثبات دين على الحكومة للبنك المركزي بمقدار هذه النقود ويسمى أحياناً بالتمويل بالعجز، وهى أذون لا تتداول في السوق لأن الحكومة تقترض من نفسها ويعمل هذا الأسلوب على زيادة حجم النقود المعروضة، ونظراً لأن النقود التي تطبع لا تسحب من السوق ثانية، لذلك أطلق عليه القرض المجازى، لأن الحكومة لا تنوى سداده

ب - شراء الحكومة عملات أجنبية بالعملة المحلية لتمويل الاحتياجات الاستيرادية.

جـ- اقتراض الحكومة من أموال الودائع الجارية بالبنوك التجارية، إذ أن ذلك يعمل في الإصدار النقدي على خلق النقود الائتمانية.

ومن المعروف في دراسات النقود أن هذه الأساليب تسبب أضراراً كبيرة على الاقتصاد القومي أظهرها حدوث التضخم وزيادة معدله، فإنه لذلك ولأسباب فقهية تتعلق بتنظيم الإصدار النقدي في النظام الإسلامي لا يمكن الأخذ بهذه الطرق للتمويل الحكومي في النظام الإسلامي.

ثالثا الأدوات المالية المستندة على أسلوب المشاركات:

وهي تعبر عن علاقة مشاركة بين الطرفين بحيث يحصل مقدم التمويل على حصة من الربح المحقق إن وجد، ويتحمل بنصيبه من الخسائر وذلك بحسب قيمة حصته في رأس المال المستثمر، ويوجد من هذه الأدوات نوعان هما:

أ - الأسهم أو الحصص أو صكوك الاستثمار، والتي تستخدم عند إنشاء الحكومة مشروعاً اقتصادياً جديداً أو لزيادة رأس مال الشركات العامة القائمة، كما تستخدم أيضاً عند إقرار تحويل السندات أو القروض إلي أسهم أي تحويل العلاقة من مديونية إلي علاقة مشاركة، وبالتالي يتضح أن هذا الأسلوب يستخدم في المشروعات العامة الاقتصادية ولا يمكن استخدامه في تمويل العجز الحكومي الخدمي أو الإداري وهذا أسلوب لم تعد له أهمية في التطبيق في ظل الخصخصة والتي يتم في ظلها بيع الشركات والهيئات الاقتصادية العامة ويستخدم ثمن بيعها مورداً للموازنة العامة، ويظهر كأحد الموارد الذاتية لتمويل التحويلات الرأسمالية.

ب - أسلوب B.O.T. وهو يمثل أحد أساليب التمويل الحديثة يمكن استخدامه عند احتياج الحكومة إلى إنشاء مشروع قومي يحتاج إلى تمويل كبير تعجز موارد الدولة عن تدبيره، فتطرح المشروع طبقاً لهذا الأسلوب الذي تقوم به إحدى المؤسسات المتخصصة محلياً أو عالمياً في صورة تمويل وإنشاء المشروع ثم إدارته أو المشاركة في الإدارة، وتحصل مقابل ذلك على جزء من العائد يتفق عليه ويحدد بما يكفى لاسترداد الممول ماله وعائداً عليه خلال فترة معينة ثم يؤول المشروع إلى الحكومة في نهايتها، وهو أسلوب تم تطبيقه في مصر في مجال إنشاء محطات الكهرباء والموانى وإنشاء وتشغيل عدة مطارات منها مطار مرسى علم، ومطار العلمين، ومطار رأس سدر، وصدرت القرارات اللازمة لذلك عام 1998م تحت مسمى "إنشاء وتشغيل واستغلال وإعادة المطار.